كلمة ونص

قرارات مع وقف التنفيذ

محمود الصالح

كنا قد طالبنا أكثر من مرة ومن خلال صحيفتنا «الوطن» بالسماح لمؤسسات التدخل الإيجابي باستيراد المواد التي تتعامل فيها بشكل مباشر من دون المرور بحلقة التجار والسماسرة الذين يحمّلون تلك المواد مبالغ الضرائب والرسوم الجمركية والنقل والأرباح ونسبة الهلاك والهدر فيصل الرقم إلى مستوى لا يمكن لأي مؤسسة تدخل إيجابي أن تنافس التجار إلا إذا باعت بخسائر كبيرة تتكبدها في النهاية الخزينة العامة للدولة.

الحكومة الجديدة استجابت منذ بداية أداء مهامها لهذه القضية وأقرت السماح لمؤسستي الأعلاف والدواجن باستيراد الأعلاف مباشرة وكذلك مؤسسات التدخل الإيجابي الأخرى، القرار اتخذ منذ أكثر من شهرين لكن يبدو أن الصيغة التنفيذية ليست موجودة حتى الآن لأسباب نجهلها، نعتقد أن هذه الفترة الطويلة يفترض أن تكون الصيغة التنفيذية قد أنجزت. البعض من المشككين يرون أن مثل هذه القرارات لن تبصر النور لأن هناك من له مصلحة في استمرار توريد تلك المواد لمؤسسات التدخل الإيجابي ليحقق أكبر ربح ممكن. وفي حال بدأت تلك المؤسسات في الاستيراد المباشر ستقوم بطرح المواد بسعر الكلفة الذي سيحقق تنافساً حقيقياً بين تلك المؤسسات والأسواق. ولن ينقطع رزق هؤلاء التجار من مؤسسات التدخل الإيجابي فقط بل ستسحب الزبائن من السوق وبالتالي يفقد التجار قسماً كبيراً من السوق. هذا الواقع يدفعنا لمزيد من الأسئلة عن مصير هذه القرارات وأسباب عدم وضعها موضع التنفيذ!! الحكومة تعمل على تخفيف أعباء المعيشة وهذا عهد قطعته على نفسها ونعتقد أن الأداة الرئيسية لتحقق الحكومة هذا التعهد أن تفعّل يدها الضاربة في السوق وتوفر المواد الاستهلاكية للمواطنين بأسعار مقبولة وهذا ممكن وبسهولة ومن خلال إجراءات بسيطة وعاجلة، ونؤكد أن أي تأخير أو تسويف سيجعل مصداقية الحكومة على المحك من جانب ومن جانب آخر سيزيد من تغول التجار في حياة الناس. اليوم الفرصة متاحة لحقيق منجز كبير في هذا الجانب لكن نحتاج إلى إجراءات جريئة.

أول يوم مدرسة ٤ ملايين طالب إلى المدارس

الوطن

يتوجه اليوم ٤ ملايين طالب وتلميذ إلى مدارسهم مع بداية العام الدراسي الجديد بعد أن أنهت وزارة التربية ومديرياتها في المحافظات استعداداتها لاستقبال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ في جميع المدارس بكل أنواعها ومراحلها «رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوية» وسط توقعات باستقطاب نحو ٤ ملايين طالب وتلميذ يستقبلهم ما يقرب من ١٥ ألف مدرسة في جميع المحافظات السورية.

ومع انطلاق العام الدراسي الجديد يثبت السوريون طلاباً وآباء ومدرسين مجدداً إصرارهم على متابعة حياتهم من مختلف النواحي ومواصلة العلم والعمل رغم الاستهداف الإرهابي الكبير للقطاع التربوي الذي أدى على مدى خمس سنوات إلى تدمير المدارس والمباني الإدارية وإصابة واستشهاد كوادر بشرية من إداريين ومدرسين وطلاب حيث بلغ حجم أضرار القطاع التربوي ما يزيد على ٢٨١ مليار ليرة سورية.

وزير التربية الدكتور هزوان الوز أكد في تصريح صحفي الانتهاء من طباعة الكتب وتوزيعها مع البدائل المدرسية اللازمة على المستودعات الفرعية للمؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية وبدئ بتوزيعها وفق الخطة الموضوعة والتعليمات الوزارية على المدارس في المحافظات كافة.

يذكر أن وزارة التربية عملت على تأهيل وصيانة ١٩٥٨ مدرسة متضررة في محافظات دمشق وريفها وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس والقنيطرة والسويداء والحسكة ودرعا وذلك عن طريق مديريات التربية بإنفاق قدره ١٫٠١٣ مليار ليرة سورية لعام ٢٠١٥ وتقوم بتأهيل وصيانة ١١٠٤ مدارس عن طريق مديريات التربية في عام ٢٠١٦.

يذكر أن عدد المدارس المستثمرة في العملية التربوية للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ بلغ ١٥٣٠١ مدرسة استقبلت ٤١٣٤٠٤٧ طالباً وطالبة منهم ذكور ٢١٠٤٠٨٣ وإناث ٢٠٢٩٩٦٤ بينما قدر عدد العاملين في القطاع التربوي ٣١١٩١٤ منهم ذكور ٩٢٦٤٨ وإناث ٢١٩٢٦٦ في مختلف المحافظات.

السوريون في الكويت يدعمون أبناء الشهداء الطلاب بالقرطاسية

حماة- محمد أحمد خبازي

أطلقت مؤسسة بصمة شباب سورية في السقيلبية مبادرة وطنية لدعم أبناء الشهداء في المنطقة بتوزيع قرطاسية على عدد من أبناء الشهداء الطلاب من مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

وقالت هلا شاهين مديرة إدارة مؤسسة بصمة شباب سورية في السقيلبية: إن هذه المبادرة تندرج ضمن مجموعة من المبادرات الوطنية التي تقوم بها المؤسسة بالتعاون مع فعاليات من الشباب السوريين في الكويت.

ويتم تقديم هذه اللوازم المدرسية للتخفيف من الأعباء المعيشية عن أسر الشهداء ورفد أبنائها بكل متطلبات الدراسة والتحصيل العلمي، كما أنها وفاء لدماء شهداء سورية وتقديراً لتضحيات الجيش العربي السوري في إعادة الأمن والأمان لربوع سورية.

وأكدت شاهين أن هذه المبادرة لن تكون الأخيرة، بل هناك مبادرات أخرى يتم العمل عليها حالياً لتوزيع المستلزمات المدرسية لتستهدف طلاب المدارس من أبناء جرحى الجيش والقوات المسلحة والغاية منها تضميد جراح المصابين وتخفيف آلام عائلاتهم وأسرهم.

وقال الياس عدرا من المشرفين على تنفيذ هذه الفعالية: إن المبادرة تأكيد لما يمكن أن يقوم به كل سوري تجاه وطنه ومحاولة لبلسمة آلام ذوي الشهداء وتأتي ضمن تقدير المجتمع لتضحيات شهدائه. وعبّر عدد من أبناء الشهداء عن تقديرهم لهذه المبادرات الخيّرة.

العلبي لـ«الوطن»: ٢٠٠ دعوى رشوة بعدلية ريف دمشق

البكري لـ«الوطن»: ارتفاع نسبة الرشوة ١٠ أضعاف في الأزمة

محمد منار حميجو

بينما أعلن رئيس غرفة الجنايات بمحكمة النقض أحمد البكري أن نسبة الرشا ارتفعت خلال الأزمة عشرة أضعاف عما كانت عليه سابقاً، كشف المحامي العام الأول بريف دمشق ماهر العلبي أن عدد الدعاوى في العدلية بلغت نحو ٢٠٠ دعوى فصل منها نحو ٦٠ دعوى.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال العلبي: إن الدعاوى التي تنظر في عدلية دمشق أكثر من ريفها باعتبار أن عدداً لا بأس به من سكان الريف سكنوا في المدينة ومن ثم فإن دعاوى الرشا بحق الشخص ولو كان من الريف ينظر بها في عدلية المدينة مؤكداً أن عدد الدعاوى فيها قد يكون ضعف الموجود بريف دمشق.

وبيّن العلبي أن الرشوة يرتكبها موظف وتصنيفها الجرمي يختلف من واقعة لأخرى موضحاً أن هناك دعاوى منظورة في الجنايات وأخرى في بداية الجزاء أي أنها جنحوية الوصف وهذا يعود إلى طبيعة ودافع الجرم في ارتكاب جريمة الرشوة.

من جهته أكد البكري أن جريمة الرشوة ارتفعت خلال الأزمة من ١ بالمئة من نسبة الدعاوى المنظورة في القضاء إلى ١٠ بالمئة، مشيراً إلى أن معظم جرائم الرشوة التي تقع حالياً من موظفين لسد حاجاتهم نتيجة الفارق الكبير بين راتبه وأسعار الأسواق.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال البكري: إنه يجب أن نفرق بين نوعين من الرشوة الأول لسد الحاجة والثاني عادة عند الموظف إلا أن القانون لم يفرق بين الأمرين، موضحاً أن قانون العقوبات أخذ بما يسمى بالدافع الذي أدى إلى هذه الجريمة ومن ثم فإن القاضي ينظر بهذه الدوافع وبناء عليه يصدر حكمه.

> معظم مرتكبي جرائم الرشوة لسد حاجتهم وهناك من جمع الأموال
>
> أشخاص توظفوا بالرشوة فتحول بعضهم لمرتشين لجمع ما دفعوه

وأضاف البكري:

إن هناك أشخاصاً أصبحت الرشوة عندهم عادة وإنهم لا يقومون بعملهم إلا بعدما يتقاضون الرشوة على ذلك سواء كان صحيحاً أم غير ذلك لجمع الأموال، ضارباً مثلاً أن بعض الأشخاص يحصلون على وظيفتهم بالرشوة وبعد الحصول عليها يتحول بعضهم إلى مرتشين لجمع الأموال التي دفعها حينما طلب الوظيفة ودفعها لمن ساعده في ذلك.

وأكد البكري أنه بعد انتهاء الأزمة التي عصفت بالبلاد لأكثر من خمس سنوات من الممكن أن تزداد عدد دعاوى المتعلقة بالرشوة باعتبار أن الرقابة ببعض المناطق ضعيفة.

ورأى البكري أن الرشوة ظاهرة مرضية وهي آفة المجتمع كما أنها تعطل عملية التقدم العلمي والوظيفي لأنه في حال انتشارها فإن المواطن يحصل على ما يريده عبر الرشوة ومن ثم تعطل كل جوانب تطور المجتمع.

ولفت البكري إلى أنه ما قبل الأزمة كانت هناك رقابة شديدة ومن ثم فإن نسبة الدعاوى المتعلقة بالرشوة قليلة جداً على حين حالياً أنحرف الكثير من الناس وغابت عنهم رقابة الضمير بالدرجة الأولى وهذه مشكلة خطرة تواجه المجتمع بشكل كبير علماً أن القانون تشدد كثيراً في جريمة الرشوة.

وأوضح البكري أن جريمة الرشوة تختلف من حالة لأخرى فهناك جرائم من اختصاص محكمة الجنايات إذا كان الدافع استوجب أن تصنف جنائية الوصف وذلك بأن يرتكب الموظف هذا الجريمة لجمع الأموال.

كما أن هناك دعاوى تنظر بها محكمة بداية الجزاء، مبيناً أن القاضي خلال دراسته للدعوى والأسباب التي دفعت الموظف إلى ارتكاب الجرم يطلق حكمه في قضية الرشوة.

ما بين مهرب ونظامي المواطن ضحية الاستغلال في شراء الموبايل بدرعا

درعا- الوطن

تنتشر في درعا العديد من محال بيع الموبايلات وإكسسواراتها وصيانتها والمواطن يراجعها لقضاء حاجته من مختلف خدماتها من دون أن يتأكد أنها تزاول عملها بشكل نظامي بموجب تراخيص بهذه المهنة أو مخالف وبغض النظر عن ذلك فإن المواطن بات يراوده هاجس الوقوع في مغبة مخالفة احتواء موبايل مهرب وهو لا يعلم، خاصة بعد صدور التعليمات التي تقضي بضرورة التصريح عن الأجهزة التي تدخل القطر بشكل غير نظامي أي من دون أن تكون مدفوعة الرسوم الجمركية، وأشار العديد من الأشخاص أنهم اشتروا موبايلات من محال في مدينة درعا وقد حذرهم البعض من أن هذه الأجهزة قد تتوقف عن العمل في وقت ما لأنها غير مجمركة وأبدوا استغرابهم من إمكانية حدوث ذلك معهم إذ لا ذنب لهم فهم يشترون من محال تعمل في العلن أمام جميع الجهات الرقابية المعنية ويفترض أن كل محتوياتها نظامية ومستوردة حسب الأصول إلى البلاد، وذكر آخرون أنهم لدى مراجعتهم لشراء بعض أجهزة الموبايل يعرض لهم البائع من نفس الجهاز إثنين واحداً غير نظامي بسعر منخفض بلغ على سبيل المثال لأحد الأنواع ١٠٧ آلاف ليرة سورية والثاني على أساس أنه مجمرك ونظامي عليه لصاقة خاصة بسعر ١١٨ ألف ليرة سورية وهذا السعر ثابت للثاني على حين متبدل للأول حسب سعر صرف الدولار، وطالب من التقيناهم بضرورة الوقوف على ما يحدث ووضع ضوابط تمنع من وقوعهم ضحية الغش والاستغلال، وبسؤال بعض أصحاب محال الموبايلات تهربوا من تبيان فيما إذا كانت لديهم تراخيص أم لا وعلى ما يبدو أن أغلبهم ليس لديه الترخيص اللازم بدليل عدم رؤيته معلناً في مكان واضح في محالهم، وعن الموبايلات المخالفة والنظامية أشاروا إلى أنهم يأتون بالأجهزة من باعة الجملة في دمشق أو عبر وسطاء عدة ويفترض أنها نظامية ومستوردة وفق الأنظمة والقوانين النافذة علماً أنه في السابق لم يكن هناك ما يستدعي التحقق فيما إذا كان عليها مشكلات أو لا، حيث يتم تداول تلك الموبايلات بيعا وشراء واستخداماً بشكل عادي ودون أي إرباكات، إلا أنه بعد صدور التعليمات بخصوص وجوب أن تكون جميع الأجهزة مرسمة بدأ المواطن يسأل ويطلب جهازاً مجمركا، وحالياً يتم جلبها من دمشق وعليها لصاقة ضمان أنها نظامية.

بالمحصلة سوق الموبايلات في درعا تغيب عنه الضوابط وينبغي على الجهات المعنية أن تجوب عليها وترصد ما لديها من أجهزة موبايل والتحقق فيما إذا كانت نظامية أم مهربة وإلزامها بدفع الرسوم قبل البيع بحيث تحمي المواطن من الوقوع بمشكلات لا ذنب له فيها من خلال ضمان حصوله على جهاز مرسم ونظامي.

الطحين هو المسؤول عن رداءة الخبز بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

يُعتبر مخبز الحسكة الأول الآلي بحي المساكن من أقدم المخابز التي أحدثت قبل نحو ٤٠ عاماً في مدينة الحسكة، ويعد الأكثر إقبالاً في طلب مادة الخبز من قبل المواطن لقربه من مركز المدينة، وباعتباره على مسافة واحدة من جميع أحياء مدينة الحسكة.

ولكن لا تزال أزمة هذا المخبز مزمنة ومتصاعدة من يوم إلى آخر، وهو المطلوب منه حجم عمل إضافي، باعتباره المخبز الحكومي الوحيد الذي يقع داخل المربع الأمني في المدينة.

وقد ذكر مدير المخبز حسن أحمد الحمد لـ«الوطن» أن الإرهاصات لا تفارق العمل اليومي في المخبز وطاقمه الفني، الذي لا يزال يعاني من قلة الأيدي العاملة التي من المفترض أن تغطي النقص العددي في المخبز عن طريق العمال المياومين الذين أصبح ارتباطهم بالعمل ضئيلاً ويكاد أن يكون معدوماً لغياب الحافز التشجيعي، المرتبط بالراتب الشهري الذي يتقاضاه العامل المياوم والذي لا يتجاوز مبلغ الـ١٦ ألفاً شهرياً فقط، لكي يغطي بوجوده النقص الحاصل في حجم العمال الدائمين الذين أصبح ثلثهم غير صالح للاستهلاك الفني والتقني اللازم للعمل، ويعاني كل منهم أمراضاً مزمنة (قلب، شبكات، فتح صدر، إخفاق كلوي، سكر دم مع بتر أطراف..) وسواها من الأمراض الأخرى، إضافة إلى فرز ٥ عمال إلى مخبز بلدة الهول بريف الحسكة الشرقي، و٥ عمال آخرين منقولين مؤخراً إلى مخابز المدينة لأسباب انضباطية وتأديبية، وجميعهم على ملاك المخبز ولا يزالون يتقاضون رواتبهم منه!

مشيراً إلى قصور يد المخبز في تعيين عدد كاف من العمال نتيجة لضبط الملاك العددي، بوجود أولئك العمال المطلوب إحالتهم وبشكل فوري إلى اللجنة الطبية للتسريح ولتعيين البديل عنهم.

وتابع قائلاً: إن أهم مشكلة تعترض سير العمل في المخبز تكمن في عدم توفّر التيار الكهربائي بشكل دائم، ووجود المولدات الحالية لا يفي بالغرض نتيجة للأعطال الدائمة التي تتعرض لها تلك المولدات والناجمة عن سوء نوعية المحروقات المكررة بالطرق البدائية والزيوت المعدنية ذات النوعية الرديئة، مفيداً أنه لا يمكن الانتهاء من هذه المشكلة إلا بتوفير التيار الكهربائي النظامي وبشكل دائم، لأن ساعات العمل طويلة ومتواصلة في المخبز، وهي تحتاج إلى تيار كهربائي متواصل ودائم.

وعن نوعية رغيف الخبز ومستوى جودته، فقد أكد أن الجودة والنوعية مرتبطتان بنوعية الطحين الذي يأتي إلى المخبز، والذي لا يكون في أغلب الأحيان ينتمي إلى نوعية جيدة، لكي يكون مردود إنتاجه جيداً! إضافة إلى خطوط الإنتاج التي باتت قديمة وأعطالها مستمرة ومعيقة للعمل، ما انعكس سلباً على نوعية الرغيف ومستوى جودته، ولا يمكن الانتهاء من هذه المشكلة إلا باستبدال الخطوط القديمة بخطوط جديدة.

وقال أيضاً: إنه وعلى الرغم من كل المنغصات التي يعيشها المخبز، فإن الجهود التي يبذلها العمال والفنيون تحرص جميعها على إنتاج رغيف خبز جيد، واستطاعت جهودهم أن تشكل حالة رضا وقناعة من قبل المواطن، مبيناً أن خطي الإنتاج كان مخطط لكل منهما أن ينتج في الأحوال العادية ١٦ طناً يومياً، ولكن واقع الإنتاج اليوم اختلف وتجاوز هذه النسبة، وأصبح الإنتاج يتراوح ما بين الـ٢٠- ٢٢ طناً يومياً.

SHAM شام للصرافة Money EXCHANGE

الى الساده المساهمين في شركة شام للصرافة المساهمة المغفلة العامه

الوارده اسمائهم في هذا الاعلان

استنادا الى قرار الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2016/8/15 والقاضي بتوزيع الارباح على المساهمين في الشركة فإننا نخطركم بضرورة مراجعة الشركة لإستلام حصصكم من الارباح .

وفق المبين بالجدول التالي:

اسم المساهم	نسبته من الارباح	مبلغ الربح
عبد الكريم ابرهيم البلخي	10.00%	8,540,300
محمد ابراهيم البلخي	10.00%	8,540,300
نسرين ابراهيم البلخي	5.00%	4,270,150
ياسمين ابراهيم البلخي	5.00%	4,270,150
صلاح الدين البزرة	0.04%	34,161
محمد نبيل عرابي	0.08%	68,322
وسام عبد الله	0.03%	25,621
احمد منيزل	0.30%	256,209

رئيس مجلس الادارة

المهندس بشار محمد نجيب الجمالي